

تقرير المجلس التأسيسي لمجلس إدارة الجمعية الاقتصادية العمانية - ٢٠٠٥م للعرض على الجمعية العامة العادية

١. عقدت الجمعية التأسيسية للجمعية الاقتصادية العمانية اجتماعها في يوم الثلاثاء ٢٦ رمضان ١٤٢٢هـ الموافق ١١ ديسمبر ٢٠٠١م وقررت تأسيس الجمعية وتشكيل أول مجلس إدارة لها، بعد ذلك فوض المجلس رئيسته بتقديم أوراق شهر الجمعية إلى وزارة التنمية الاجتماعية حيث تم ذلك بتاريخ ٨ يناير ٢٠٠٢م، وتابع مجلس الإدارة إصدار قرار الإشهار الذي صدر في الجريدة الرسمية في الأول من نوفمبر ٢٠٠٤م.
٢. اتفق على اتخاذ مقر مؤقت للجمعية في الصاروج وتم تركيب رقم هاتف سهل ٠٦ ٤٨ ٦٩ ٢٤ وفاكس خاص بالجمعية رقمه ٢٤ ٦٩ ٢٢ ١٧ .
٣. تم الاشتراك في صندوق بريد خاص بالجمعية رقمه ١٢١١ الحميرية رب ١٣١.
٤. تم تحديد موقع للجمعية على الإنترنت حيث تم تسجيله تحت اسم www.oea-oman.org ، وتم تصميمه وتحميله بالبيانات الخاصة بالجمعية .
٥. تم فتح حساب للجمعية في بنك مسقط وتم إشعار الأعضاء برقم الحساب لتسديد الاشتراكات ورسوم العضوية مباشرة.
٦. تم طباعة كتيب حول الجمعية تضمن البيانات الأساسية للجمعية ونظامها الأساسي واستمارة الإشتراك في عضوية الجمعية.
٧. بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٤م عقدت الجمعية اجتماعا في غرفة تجارة وصناعة عمان دعى إليه المؤسسون والمهتمون وتم خلاله استعراض خطة عمل الجمعية، وأعقبه حفل استقبال شارك فيه أعضاء من اللجنة الاقتصادية في مجلس الدولة ومن مجلس الشورى ومن مجلس إدارة الغرفة.
٨. نظمت الجمعية محاضرة حول الاتفاقية الثنائية الحرة بين الولايات المتحدة والدول الخليجية في معهد الإدارة العامة، ألقاها د.احمد النجار مشرف وحدة منظمة التجارة العالمية التابعة لمركز التميز في الإدارة بكلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت بتاريخ ٢٤ مايو. كما تم عقد ندوة حول الموضوع ذاته بالتعاون مع جريدة عمان.

٩. تحت رعاية صاحب السمو السيد / أسعد بن طارق ال سعيد ممثل جلالة السلطان المعظم نظمت الجمعية الاقتصادية العمانية مؤتمرًا بعنوان الاقتصاد الجديد في قاعة المؤتمرات بجامعة السلطان قابوس يومي الأحد و الاثنين ٢٨ و ٢٩ شعبان ١٤٢٦هـ الموافق الثاني والثالث من أكتوبر ٢٠٠٥م بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(اسكوا). و بمشاركة منظمة الخليج للإستشارات الصناعية والمركز العربي الإقليمي لتنمية وتدريب أصحاب الأعمال والاستثمار التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومعهد فرايزر الكندي. كما حضره اقتصاديين من جمعية التجاريين والاقتصاديين الإماراتية وجمعية الاقتصاديين البحرينية وجمعية الاقتصاد السعودية بالإضافة إلى اقتصاديين من دولة قطر والجمعية الاقتصادية الكويتية، وشخصيات وعلماء من العديد من دول العالم، وقد تم استعراض أوراق العمل المقدمة بمنهجية علمية.

أكد المؤتمر على وجود قضايا اقتصادية ذات أهمية قصوى لمجتمعنا في خضم التطور السريع للعالم المعاصر تفرض نفسها كتحدٍ إزاء العقل والفكر وتجاه الطموح لبناء مستقبل أفضل، وانبثق عنه توصيات نرى أن السلطنة بحاجة ماسة للبدء في النظر فيها لتتمكن من تعزيز مسيرة البناء التي يقودها حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم حفظه الله، من خلال سياسات عامة متناسقة لقطاعات التكنولوجيا والاقتصاد تحتاج إلى رؤية جديدة وبيئة تنسجم مع إطار العناصر الأساسية للاقتصاد المعرفي الذي حددت معايير المنظمات الدولية بدقة، وتؤكد أكثر مما مضى على توطين التكنولوجيا والابتكار والتجديد، وعلى تطوير وإنتاج السلع المحلية ذات القيمة المضافة العالية، وعلى التكامل الإقليمي بخطى أسرع وأسس أعمق مما سبق، إن مثل هذا التوجه الاقتصادي الجديد سيساهم في حل معضلات مستعصية في اقتصادات دولنا مثل زيادة معدلات النمو المستدام، والحدّ من أعداد الباحثين عن عمل، وتنويع الاقتصاد والإقلال من الاعتماد على الموارد الطبيعية الناضبة، والتنمية البشرية.

وكان هذا أول مؤتمر اقتصادي يعقد في جامعة السلطان قابوس.

١٠. جائزة الجمعية للبحوث الاقتصادية

لتشجيع البحوث الاقتصادية الجديدة والتطبيقية قرر مجلس إدارة الجمعية تخصيص جوائز سنوية للبحوث الاقتصادية الفائزة وتقرر ان يتم التركيز على بحوث إقتصادية جديدة وتطبيقية تتضمن مقترحات لتنمية عمان المستقبلية،

أهداف الجائزة

- . تعزيز البحث الإقتصادي وتشجيعه لدعم مسيرة التنمية العمانية.
- . حث الباحثين العمانيين والمقيمين في عمان لإجراء بحوث علمية تهم الوطن.
- . تعزيز الصلة بين كل من القطاع الخاص ، والقطاع العام والأكاديميين .
- . بناء قاعدة بحثية من أجل دعم متخذي القرار وتعزيز دور الجمعية للمشاركة كشريك فاعل في التنمية الشاملة للبلاد.

١١. المؤشر الاقتصادي للجمعية

لقياس تصورات كبار رجال الأعمال في عمان للبيئة الاقتصادية وضعت الجمعية مؤشر ثقة أصحاب الأعمال والذي نأمل من خلاله تلمس مواقع المواجه كما يراها أصحاب الأعمال وبحيث تمثل نتائجه جسراً يمكن من خلاله معالجة نقاط الضعف في البنية الهيكلية وتحقيق الشفافية.

١٢. التعاون مع الجمعيات الأخرى والانضمام إلى الجمعيات الدولية

- أ) الانضمام إلى الجمعية الاقتصادية الدولية - باريس
- ب) التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - بيروت.
- ج) الجمعيات الاقتصادية الخليجية

أ) الانضمام إلى الجمعية الاقتصادية الدولية - باريس

- تقدمت الجمعية الاقتصادية العمانية بطلب الانضمام إلى الجمعية الاقتصادية العالمية - باريس، حيث تقرر إحالة موضوع الانضمام للمصادقة عليه من قبل المكتب التنفيذي للجمعية، في اجتماعه على هامش المؤتمر السنوي للجمعية في مدينة مراكش بالملكة المغربية في الفترة ما بين ٢٩ أغسطس و ٢ سبتمبر ٢٠٠٥م، كما تمت دعوة الرئيس والأعضاء الراغبين لحضور المؤتمر الذي ركز على موضوعي التوجهات الاقتصادية الجديدة وفهم التغيرات الكبيرة في العالم،
- شارك رئيس الجمعية في المؤتمر السنوي للجمعية الاقتصادية الدولية الذي عقد في مدينة مراكش بالملكة المغربية في الفترة ما بين ٢٩ أغسطس و ٢ سبتمبر ٢٠٠٥م كما تمت المصادقة على انضمام الجمعية الاقتصادية العمانية لعضوية الجمعية.

ب) التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - بيروت.

انطلاقاً من الاهتمام المشترك بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، وتعزيز الجهود الرامية للتوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة، تم التفاهم على إيجاد جسور للتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - بيروت. (الاسكوا) وقد ترجم ذلك التعاون على النحو التالي :-

- مساهمة (الاسكوا) في تنظيم المؤتمر السنوي للجمعية .
- أن ترسل الإسكوا دعوات للطرف العماني للمشاركة في نشاطاتها ذات العلاقة باهتماماته كما ترسل إليه دورياً منشوراتها في المجالات التي تتعلق بالنشاطات الاقتصادية والاجتماعية في دول الإسكوا، بهدف الاستفادة منها.
- تنفيذ برنامج يهدف إلى تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، وتسهيل التجارة وتحريرها، وتطوير العلاقة بين القطاع الخاص والجامعات في مجالات البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي، وتحسين قدرات القطاع الخاص في اكتساب وتوطين التكنولوجيا، إضافة للتنمية الاجتماعية، والتدريب في كل هذه المجالات وأية مجالات أخرى تهتم الطرفين

- وضع برنامج عمل سنوي للتعاون بين الجمعية و الاسكوا بدءاً من عام ٢٠٠٦، يتضمن مشاريع ونشاطات التعاون السنوي المقترحة، وذلك قبل نهاية ديسمبر من كل عام، على أن تحدد تكاليف كل مشروع تبعاً لطبيعته وعند إقراره.

ج) الجمعيات الاقتصادية الخليجية

- تم عقد لقاء تشاوري للجمعيات الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي في البحرين بتاريخ ٢٨ ابريل ٢٠٠٥م، بمشاركة الجمعية الاقتصادية العمانية والجمعية الاقتصادية الكويتية وجمعية الاقتصاد السعودية وجمعية التجاريين والاقتصاديين الاماراتية وجمعية الاقتصاديين البحرينية بالاضافة إلى خبراء اقتصاديين قطريين، ومن أهم ما تم الاتفاق عليه خلال اللقاء العمل على تأسيس الجمعية الاقتصادية الخليجية. كما تم تشكيل فريق عمل لصياغة مسودة النظام الأساسي للجمعية، وطرح المسودة على فريق آخر لدراسة المقترح في اللقاء التشاوري الذي سوف يعقد على هامش المؤتمر الأول للجمعية الاقتصادية العمانية في مسقط في سبتمبر ٢٠٠٥م.
- على هامش مؤتمر الاقتصاد الجديد الذي نظمته الجمعية الاقتصادية العمانية تم التوقيع على مسودة النظام الأساسي لـ "الجمعية الاقتصادية الخليجية" لتوثيق روابط وعرى التعاون بين الجمعيات والأفراد المهتمين بالاقتصاد الخليجي، ولتفعيل الدور الهام للاقتصاد بفروعه المختلفة، خدمة للمجتمع ودعمًا للتنمية والمسيرات الإصلاحية الاقتصادية التي تشهدها المنطقة.
- تم عقد اجتماع الجمعية التأسيسية لـ "الجمعية الاقتصادية الخليجية" في الرياض بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠٠٥م وتم انتخاب أول مجلس ادارة للجمعية واتفق على أن يكون مقرها في دولة الكويت.
- شاركت الجمعية الاقتصادية العمانية في ملتقى السوق المالية السعودية: الواقع والمأمول الذي نظمته جمعية الاقتصاد السعودية في الفترة ما بين يوم الأحد والثلاثاء ١٣ - ١٥ نوفمبر ٢٠٠٥م.

١٣. مقترح برنامج عمل الجمعية لسنة ٢٠٠٦ م

- تنظيم محاضرات اقتصادية
- عقد برامج تدريبية
- البدء بالعمل في المؤشر الاقتصادي للجمعية
- جائزة الجمعية للبحوث الاقتصادية
- تفعيل أعمال لجان الجمعية.
- تنفيذ برامج بالتعاون مع الاسكوا
- تنفيذ برامج بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية الخليجية.